

Distr.: General
8 June 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 7 حزيران/يونيه 2020 موجهة من وانغ يي، مستشار الدولة
ووزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، بشأن المسألة النووية الإيرانية (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

أكتب إليكم لأبين موقف الصين إزاء المسألة النووية الإيرانية.

وفي هذا السياق، تشكّل خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدّها مجلس الأمن في قراره 2231 (2015)، نتيجة هامة للمساعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصراً رئيسياً من عناصر النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. والإبقاء على هذه الخطة كفيلاً بصون تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القانون الدولي وحفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي أيار/مايو 2018، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها من خطة العمل الشاملة المشتركة وعادت إلى فرض عقوبات انفرادية غير مشروعة على إيران. وهو ما ينتهك الخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وقررت الولايات المتحدة مؤخراً إنهاء الإعفاء من العقوبات الساري على المشاريع النووية المدرجة في إطار الخطة، بما في ذلك تحديث مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل وتوفير اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران للبحوث وتصدير المستهلك والمخلفات من وقود مفاعلات البحوث من إيران، وهو ما يزيد من تقويض الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لصون الخطة. ونحث الولايات المتحدة على أن توقف عقوباتها الانفرادية وتتوقف عن ممارسة "بسط الولاية القضائية"، فهما أمران لا أساس لهما في القانون الدولي، وأن تعود إلى الطريق الصواب وهو التقيد بالخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وأن تعمل مع جميع الأطراف على صون النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وحفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

والصين ملتزمة التزاماً راسخاً بصون سلطة قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وفاعلية خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا نقبل سعي الولايات المتحدة في مجلس الأمن إلى تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران. وينبغي أن تُتخذ بجدية جميع أحكام القرار 2231 (2015)، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتدابير المقيدة للسلاح. والولايات المتحدة، التي لم تعد مشاركة في الخطة بعد انسحابها منها، لا حقّ لها في أن تطالب مجلس الأمن بتفعيل الحكم من الخطة الذي يخول العودة إلى فرض العقوبات.

والسبيل الوحيد للمضي في معالجة المسألة النووية الإيرانية هو صون خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها فعلياً. والخطوات التي اتخذتها إيران لتقليل من الالتزامات الواقعة عليها بموجب الخطة جاءت نتيجة حملة الضغط الشديد التي شنتها الولايات المتحدة. والمنازعات بشأن تنفيذ الخطة هي منازعات ينبغي البتّ فيها على النحو الواجب في إطار اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الخطة. ولا بدّ من اتباع نهج يقوم على التدرج والمعاملة المتبادلة لثُحُفَظ لإيران فوائدها الاقتصادية، وموازية حثّها على الوفاء بالتزاماتها كاملة، وبذلك يُعاد التوازن بين الحقوق والواجبات بموجب الخطة.

ومنذ اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة، تقيدت الصين بصرامة بها وقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، ووفت بواجباتها بجدية. وقادت الصين المساعي المثمرة بشأن تحديث مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل، وهذا عملٌ ملموسٌ آخر يصبّ في صون الخطة وتنفيذها. والصين على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل مواصلة صون الخطة والقرار 2231 (2015)، وحماية

تعددية الأطراف، والسعي إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وكما نحن ملتزمون بالقيام بما سبق، نحن متمسكون وسنبقى متمسكين بحماية حقوقنا ومصالحنا المشروعة. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وانغ يي

مستشار الدولة ووزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية
